

موجز تقرير التنمية الإنسانية العربية 2003 نحو إقامة مجتمع المعرفة في البلدان العربية



تعرض تقرير "التنمية الإنسانية العربية 2002" لأهم التحديات التنموية التي تواجه البلدان العربية في مطالع الألفية الثالثة. ويكمل هذا التقرير، الثاني، المسيرة بالتدقيق والفحص المعمق لواحد من هذه التحديات، بناء مجتمع المعرفة في البلدان العربية.

ولما كانت سلسلة تقرير "التنمية الإنسانية العربية" هذه تستهدف بناء التنمية الإنسانية في الوطن العربي، مما يتطلب رصد وتحليل التطورات في فضاءات التنمية الإنسانية في البلدان العربية، فإن هذا التقرير يستهل عرضه بتقييم لأبرز التطورات المؤثرة على مسيرة التنمية الإنسانية في الوطن العربي، على الصعيدين الخارجي والداخلي في الفترة منذ الانتهاء من إعداد التقرير السابق، وحتى الانتهاء من صياغات التقرير الحالي. ومن ثم يواصل باقي التقرير رحلته عبر دراسة متأنية لأحد النواقص الثلاثة: المعرفة، بدءاً بوضع الأساس المفهومي لمسائل المعرفة ولمجتمع المعرفة. ويرى التقرير الثاني أن المعرفة هي حجر الزاوية في التنمية الإنسانية - فهي أداة لتوسيع خيارات البشر وقدراتهم، وللتغلب على الحرمان المادي ولبناء المجتمعات المزدهرة في القرن الحادي والعشرين. ويمضي التقرير إلى تقييم حال اكتساب المعرفة، نشرها وإنتاجها، في البلدان العربية في مطالع القرن الحادي والعشرين، ومن ثم تحليل سمات السياق المجتمعي المؤثر على اكتساب المعرفة في المنطقة في هذه الحقبة من تاريخها، على محاور الثقافة والاقتصاد والاجتماع والسياسة. ومقصد هذه الرحلة يأتي في الجزء الأخير من التقرير وهو تقديم رؤية استراتيجية لإقامة مجتمع المعرفة تصف المعالم الرئيسية لعملية الإصلاح المجتمعي

عام من الخسارة،

إعادة فحص الحريات المدنية منذ 11 سبتمبر

"... إن نمط سلوك حكومة الولايات المتحدة منذ 11 سبتمبر كان، في كثرة الحالات، مفارقاً لمبادئ حقوق الإنسان، الأمريكية والدولية. لقد انقُص من بعض المبادئ الغالية التي تأسست عليها البلد، أو أهمل."

لجنة المحامين (الأمريكيين) لحقوق الإنسان.

محمد حسنين هيكل: جرسٌ يدق

"... وذلك الجرس الذي دقّه "تقرير التنمية الإنسانية العربية"، وقد دق على سمع العرب، وعلى مسمع من غيرهم، جاء يحمل أصداً من دقات كل الأجراس في حياتنا: دعوة إلى معرفة وعلم، وإعلاناً بفرصة أخيرة للحاق برحلة المستقبل، ونداءً إلى التطهر، ورجاءً بإفساح الطريق لأولوية طارئة، وأخيراً إنذاراً بخطر داهم- إذا لم يهرع من يعينهم الأمر، لأن الشرر المتطاير بعده نار على وشك أن تندلع وتستشري!"

مفوض الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

يرى "سيرجيو فييرا دي ميللو" مفوض الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أنه "كان للحرب على الإرهاب آثار ضارة على احترام حقوق الإنسان عبر العالم" وتضامم البغضاء في العالم.

التي يمكن أن تنتهي بإقامة مجتمع المعرفة في البلدان العربية.

**تطورات التنمية الإنسانية في
البلدان العربية منذ الانتهاء من
إعداد "تقرير التنمية الإنسانية
العربية" الأول**

**التنمية الإنسانية في عام: انتكاستان
وبداية إصلاح**

تفصي مراجعة التطورات العالمية والإقليمية والمحلية منذ انتهاء العمل على "تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002" إلى أن تحدي التنمية، متمثلاً في تجاوز النواقص الثلاثة في المعرفة والحرية وتمكين النساء، ما زال جد خطير. بل ربما ازداد التحدي خطورة، خاصة في مضمار الحريات، بسبب هذه التطورات.

بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 الدامية وما أزهقته من أرواح بريئة خرقاً لجميع القوانين الوضعية وقبل كل شيء الشرائع السماوية، اتخذ عدد من الدول إجراءات

تفصي مراجعة
التطورات العالمية
والإقليمية والمحلية
منذ انتهاء العمل
على "تقرير
التنمية الإنسانية
العربية 2002" إلى
أن تحدي التنمية،
متمثلاً في تجاوز
النواقص الثلاثة
في المعرفة والحرية
وتمكين النساء قد
ازداد خطورة،
خاصة في مضمار
الحريات.

وجرح 41000 مواطن آخر. ومعظم من قتل (85%) من المدنيين، ونسبة هامة (20%) من الأطفال. وتقدر منظمة اليونيسيف أن 7000 من الأطفال قد جرحوا. وابتلي 2500 شخص بعاهات دائمة منهم 500 طفل.

وقام تحالف قادته الولايات المتحدة وبريطانيا مع بعض من الشركاء بغزو العراق واحتلاله، مما وضع شعب العراق، والمنطقة، أمام تحد من نوع جديد لا يمكن الخروج منه إلا بتمكين الشعب العراقي من حقوقه الأساسية وفق الشريعة الدولية بالتحرر من الاحتلال واستعادة ثرواته إضافة إلى إقامة نظام حكم صالح يمثل جموع العراقيين تمثيلاً سليماً يسهر على إعادة بناء العراق في منظور التنمية الإنسانية.

وفي مواجهة مخاطر إعادة تشكيل المنطقة العربية من الخارج، تطمح سلسلة "تقرير التنمية الإنسانية العربية" إلى حفز رؤية استراتيجية تبلورها النخب العربية، عبر عملية إبداع مجتمعي وطنية، تتوخى إعادة تشكيل المنطقة من الداخل خدمة للتقدم الإنساني فيها. فلا جدال في أن الإصلاح من الداخل، المتأسس على نقد رصين للذات، هو البديل الصحيح لمواجهة هذه المخاطر.

أما على صعيد التطورات الداخلية في البلدان العربية، فقد تحقق تقدم في مضمار نهوض المرأة وفي بعض مناحي المشاركة الشعبية. فزاد تمثيل المرأة في بعض البرلمانات وفي مناصب مسؤولة في السلطة التنفيذية، وشهد عدد من البلدان العربية انتخابات برلمانية، بعضها للمرة الأولى منذ عقود. وبدت، إلى حين، ملامح لبداية الوعي بضرورة الإصلاح. ولكن قتل من هذه الإنجازات إخفاقات أخرى وبخاصة في مجال حرية الرأي والتعبير.

وما فتئ حال التكامل العربي يقصر كثيراً حتى الآن عمّا أسماه تقرير التنمية الإنسانية العربية الأول "منطقة مواطنة حرة عربية".

نحو إقامة مجتمع المعرفة في البلدان العربية

حال المعرفة في البلدان العربية

إن مجتمع المعرفة هو ذلك المجتمع الذي يقوم أساساً على نشر المعرفة وإنتاجها، وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات النشاط المجتمعي: الاقتصاد والمجتمع المدني والسياسة، والحياة الخاصة، وصولاً للارتقاء بالحالة الإنسانية

وسياسات بالغة الصرامة في إطار ما سمي "الحرب على الإرهاب". إلا أن هذه السياسات والإجراءات تجاوزت هدفها الأصلي لتؤدي إلى تآكل الحريات المدنية والسياسية في أقطار عديدة من العالم، وبخاصة في الولايات المتحدة، مما انتقص على وجه الخصوص من رفاه العرب والمسلمين فيها، وضيّق من فرص اكتسابهم للمعرفة فيها ومنها.

وكان من أول الآثار التي ترتبت على هذه الإجراءات الانخفاض الكبير في أعداد الطلبة العرب الذين يدرسون في الولايات المتحدة حيث تشير الأرقام المتوافرة لعدد من البعثات العربية أن متوسط نسبة الانخفاض في أعداد الطلبة العرب في أمريكا بلغ 30% بين عامي 1999 و2002.

ولعل أَوْخَم العواقب لإجراءات التضييق على الحريات في الدول المتقدمة أن السلطة في بعض البلدان العربية وجدت مبرراً آخر لسن قوانين جديدة حدّت من الحريات المدنية والسياسية. كما تبنت الدول العربية مجتمعة تعريفاً موسّعاً للإرهاب اتخذ تعبيراً مؤسسياً على الصعيد العربي في "الميثاق العربي لمكافحة الإرهاب". وتعرض هذا الميثاق للنقد في دوائر حقوق الإنسان العربية والدولية باعتبار أن مثل هذا التعريف الموسع يفتح الباب لإساءة الاستخدام، من قبيل السماح بالرقابة، وتقييد الوصول إلى الإنترنت، وتقييد الطباعة والنشر، إضافة لكونه لا يحرم، صراحة، الاحتجاج غير المبرر أو التعذيب. كما أنه لا يتيح سبلاً للاعتراض على قانونية الاحتجاز، ولا يحترم الحرية الخاصة لأنه لا يشترط إذناً من القضاء لفرض التنصت على الأفراد والجماعات.

وأعدت إسرائيل احتلال الأراضي الفلسطينية مخلفة وراءها أهوالاً من الخراب المادي والضحايا البشرية والمؤسسية، مرتكبة ما وصف بجرائم حرب في رأي منظمات حقوقية غربية. ومنذ أيلول/سبتمبر من عام 2000 وحتى شهر نيسان/أبريل من عام 2003، قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلية 2405 مواطناً فلسطينياً،

تقرير مراقبة حقوق الإنسان 2002، جنين: عمليات جيش الدفاع الإسرائيلي

"هناك دليل قوي على أن بعض الحالات التي تم توثيقها تشكل انتهاكات خطيرة لميثاق "جنيف"، أي ارتكاب جرائم حرب".

إدوارد سعيد: "الزمن الراهن هو ساحة المعركة والمعرفة هي سلاحنا".

تجاوزت السياسات

المرتبطة بـ "الحرب

على الإرهاب"

هدفها الأصلي

لتؤدي إلى تآكل

الحريات المدنية

والسياسية في

أقطار عديدة من

العالم، وبخاصة في

الولايات المتحدة،

مما انتقص على

وجه الخصوص من

رفاه العرب

والمسلمين فيها،

وضيّق من فرص

اكتسابهم للمعرفة

فيها ومنها.

أعدت إسرائيل

احتلال الأراضي

الفلسطينية،

مرتكبة ما وصف

بجرائم حرب في

رأي منظمات

حقوقية غربية.

باطراد، أي إقامة التنمية الإنسانية. وفي العصر الراهن من تطور البشرية، يمكن القول أن المعرفة هي سبيل بلوغ الغايات الإنسانية الأخلاقية الأعلى: الحرية، والعدالة والكرامة الإنسانية. وقد أصبحت المعرفة، بصورة متزايدة، محركاً قوياً للتحويلات الاقتصادية والاجتماعية. وثمة رابطة قوية بين اكتساب المعرفة والقدرة الإنتاجية للمجتمع. وتتضح هذه الصلة بأجلى صورها في الأنشطة الإنتاجية ذات القيمة المضافة العالية التي تقوم على الكثافة المعرفية وتحدد تنافسية الدولة على الصعيد العالمي. ولتبيان حال المعرفة في البلدان العربية يعمّن التقرير النظر في سمات المكونين الرئيسيين لمنظومة اكتساب المعرفة وهما نشر المعرفة وإنتاجها في البلدان العربية.

نشر المعرفة: تنشئة تكبح التساؤل وإضاعات إعلامية رغم محاولات تعميم

تعتري عمليات نشر المعرفة في البلدان العربية في مختلف مجالاتها (التنشئة، والتعليم، والإعلام، والترجمة) صعوبات عديدة من أهمها شحّ الإمكانيات المتاحة للأفراد والأسر وللمؤسسات، والتضييق على أنشطتها. وكان من نتائج ذلك قصور فعالية هذه المجالات عن تهيئة المناخ المعرفي والمجتمعي اللازمين لإنتاج المعرفة.

تشير الدراسات إلى أن أكثر أساليب التنشئة انتشاراً في الأسرة العربية هي أساليب التسلط والتذبذب والحماية الزائدة مما يؤثر بصورة سلبية على نمو الاستقلال والثقة بالنفس والكفاءة الاجتماعية. ويؤدي هذا الأسلوب إلى زيادة السلبية وضعف مهارات اتخاذ القرار لا في السلوك فحسب، وإنما في طريقة التفكير، حيث يُعوّد الطفل من الصغر على كبح التساؤل والاكتشاف والمبادرة.

عبد العزيز المقالح: دور الأمية في إعاقة المعرفة

"وما زال في استطاعة أي متطرف متعصب أن يعمل على تهبيح عشرات الآلاف من الأميين ضد أي مستنير، وأن يستثير الأمية الواضحة والكامنة لتغدو سداً في وجه كل مشروع لتحديث التعليم والثقافة".

أما عن التعليم، فبالرغم من الإنجازات التي تحققت في مجال التوسع الكمي في التعليم في البلدان العربية منذ منتصف القرن العشرين، إلا أن الوضع العام للتعليم لا زال متواضعاً مقارنة بإنجازات دول أخرى حتى في بلدان العالم النامي، وبالتأكيد مقارنة باحتياجات التنمية الإنسانية.

فما زال التوسع الكمي في التعليم منقوصاً بسبب ارتفاع معدلات الأمية، خاصة في بعض

البلدان العربية الأقل تطوراً وبين الإناث، واستمرار حرمان بعض الأطفال من حقهم في التعليم الأساسي، وتدني نسب الالتحاق بالمراحل الأعلى من التعليم النظامي مقارنة بالدول المتقدمة، وتناقص الإنفاق على التعليم خاصة منذ عام 1985.

إنّ أخطر مشكلات التعليم في البلدان العربية تتمثل في تردّي نوعيته، وذلك ما يقوض واحداً من الأهداف الأساسية للتنمية الإنسانية، وهو تحسين نوعية الحياة للبشر وإثراء القدرة للمجتمعات. وي طرح ذلك تحديات خطيرة في وجه المكونات الرئيسية للنظام التربوي التي تؤثر في نوعية التربية. وتضم هذه المكونات السياسات التعليمية، والمدرسين، وشروط عمل المربين، والمناهج الدراسية ومنهجيات التعليم.

وتعتبر وسائل الإعلام من أهم آليات نشر المعرفة. ولكن ما زال الإعلام العربي، ووسائطه النفاذ إليه، وبنيتة التحتية ومضمونه، يعاني الكثير بشكل عام، مما يجعله دون مستوى تحدي بناء مجتمع المعرفة. إذ ينخفض عدد الصحف في البلدان العربية إلى أقل من 53 لكل 1000 شخص مقارنة مع 285 صحيفة لكل 1000 شخص في الدول المتقدمة. والصحافة في أغلب البلدان العربية محكومة ببيئة تتسم بالتقييد الشديد لحرية الصحافة والتعبير عن الرأي. وتكشف الممارسات الفعلية في العديد من الدول العربية عن انتهاكات مستمرة لهذه الحرية سواء بإغلاق بعض الصحف أو ضبطها ومصادرتها أو تعطيلها. ويتعرض الصحفيون في كثير من الدول العربية للحبس، وتغليظ العقوبات في قضايا الرأي والنشر، والإيقاف عن ممارسة المهنة. وما زال نمط ملكية الدولة هو السائد، خاصة فيما يتعلق بملكية الإذاعة والتلفزيون.

إلا أن العامين الأخيرين شهدا حركة ملموسة في الحياة الإعلامية العربية. فرغم استمرار هيمنة الإعلام الرسمي ذي الرأي الواحد على الساحة الإعلامية، انعكاساً لهيمنة الرأي السياسي الواحد، دخلت وسائل الإعلام العربية مرحلة جديدة تتميز بعنصر المنافسة لصحف ووسائل إعلام تمتعت لحقب طويلة باحتكار القارئ والمشاهد العربي. وأصبحت قنوات عربية خاصة قادرة على منافسة أعتى المؤسسات التلفزيونية العالمية في السبق على الخبر والصورة، وعلى بث روح جديدة في الشاشات العربية، ساهمت في جعل قنوات فضائية عربية، كثير منها حكومي رسمي، تتحو نحو خلع رداء الرتابة وكسر قيود الرأي الواحد. ومن أهم مزايا هذه الحركة الإعلامية أنها تعتمد اللغة العربية وتخطب

تعتري عمليات

نشر المعرفة في

البلدان العربية في

مختلف مجالاتها

(التنشئة،

والتعليم، والإعلام،

والترجمة)

صعوبات عديدة

من أهمها شحّ

الإمكانيات المتاحة

للأفراد والأسر

وللمؤسسات،

والتضييق على

أنشطتها.

بالتالي الشريحة الأوسع من المواطنين العرب.

العلمي في البلدان العربية من انخفاض الإنفاق عليه، (إذ أن إنفاق الدولة في الوقت الراهن على البحث والتطوير لا يتجاوز اثنين بالمئة من إجمالي الدخل المحلي، ويدفع أغلبه كرواتب). كما يعاني من غياب الدعم المؤسسي له، وعدم توافر البيئة المواتية لتنمية العلم وتشجيعه، إضافة إلى انخفاض أعداد المؤهلين للعمل فيه. فلا يزيد عدد العلماء والمهندسين العاملين بالبحث والتطوير في البلدان العربية على 371 لكل مليون من السكان، وهو أقل بكثير من المعدل العالمي البالغ 979 لكل مليون من السكان. وبوجه عام، تقل نسبة المتحقيين بفروع العلوم في التعليم العالي في جميع البلدان العربية، بالمقارنة ببلدان ناهضة في ميدان المعرفة مثل كوريا، وإن تميزت الأردن، تليها الجزائر، بين البلدان العربية في هذا المضمار.

أما الإنتاج العلمي في الإنسانيات والعلوم الاجتماعية فيخضع في العالم العربي إلى قيود كثيرة. فحرية التعبير الفكري محورية لإنتاجه أكثر مما هي مطروحة في العلوم الطبيعية أو التقنية، وذلك بحكم طبيعة الموضوع، لا بحكم طبيعة الفكر أو صاحبه. وتتدخل السياسة والقوانين المتصلة بها، بشكل مباشر أو بقنوات غير مرئية، في رسم الخطوط الحمراء للبحث العلمي في هذا المجال، وذلك إضافة لما هو موروث ومستتبطن من حدود اجتماعية ثقافية.

مقارنةً بضعف الإنتاج المعرفي العربي في البحث والتطوير التقني، ومحاصرته في مجال الإنسانيات، تزخر المجتمعات العربية بإبداع أدبي وفني متميز. وربما يكمن السبب الرئيسي لهذه المفارقة في اختلاف جوهرى لشروط الإبداع الأدبي والفني عن شروط الإبداع في البحث والتطوير. ففي الوقت الذي يستحيل فيه حصول عالم عربي على جائزة نوبل في الفيزياء مثلاً دون دعم مؤسسي ومادي ومجتمعي، يمكن لكاتب روائي عربي الحصول على جائزة نوبل في الآداب بالرغم من غياب مثل هذا الدعم. كما لا يوجد ارتباط شرطي بين الرخاء والإبداع الأدبي الجيد. بل إننا نجد في بعض الأحيان، أن الظروف الصعبة والتحديات الفكرية والسياسية قد تصبح حافزاً للإبداع الأدبي. ورغم أن الإبداع ذاته لا يقوى عليه رقيب، إلا أن وصول ناتج الإبداع للناس من خلال الكتب ووسائل الإعلام يبقى مكبلاً في غياب الحريات.

ولكن الإنتاج الأدبي بخاصة يعاني من تحديات رئيسية أهمها قلة عدد القراء، بسبب ارتفاع معدلات الأمية في بعض البلدان العربية، وضعف القوى الشرائية للقارئ العربي. وينعكس هذا جلياً في أعداد الكتب المنتجة في العالم

أما بالنسبة لوسائط الاتصال الأحدث فقد قطعت بعض الدول العربية شوطاً لا بأس به في تطوير بنيتها التحتية في هذا المجال، ولكن تظل السمة العامة محصورة في المؤشرات الأدنى على المستوى العالمي. فلا يصل عدد خطوط الهاتف في الدول العربية إلى خمس نظيره في الدول المتقدمة. ووجود أقل من 18 حاسوب لكل 1000 شخص في المنطقة، مقارنة مع المتوسط العالمي وهو 78,3 حاسوب لكل 1000 شخص، واقتصار عدد مستخدمي الإنترنت على 1,6 % فقط من سكان الوطن العربي بالكاد يعتبر نقطة انطلاق لاستخدام المعلوماتية كأداة لنشر المعرفة.

وتعتبر الترجمة من القنوات الهامة لنشر المعرفة والتواصل مع العالم. إلا أن حركة الترجمة في البلدان العربية ما زالت تتسم بالركود والفضوى. فكان متوسط الكتب المترجمة لكل مليون من السكان في الوطن العربي في السنوات الخمس الأولى من الثمانينات 4,4 كتاب (أي أقل من كتاب واحد في السنة لكل مليون من السكان)، بينما بلغ 519 كتاباً في المجر و920 كتاباً في إسبانيا لكل مليون من السكان.

ويمكن القول إن الاهتمام الواعي بعنصري النوعية والتميز، وإفساح الحيز العام في مجالات نشر المعرفة المختلفة، أي التنشئة، والتعليم، والإعلام، والترجمة، هي المفاتيح الحقيقية لتعظيم نشر المعرفة في البلدان العربية.

إنتاج المعرفة: بين الشحّ وومضات الإبداع

يتطلب تحويل الثروة المعرفية إلى رأس مال معرفي، إنتاج معارف جديدة في مختلف مجالات المعرفة: العلوم الطبيعية والاجتماعية والإنسانيات والفنون والآداب وصنوف النشاط المجتمعي كافة. وفي حين يتوافر العالم العربي على رأسمال بشري مهم قادر على حفز صحوة معرفية، فإن هذه الجذوة قد تخبو وتتطفئ بفعل سياسة ما، أو بيئة مؤسسية غير مواتية للبحث العلمي والتطوير التربوي، أو بفعل مناخ سياسي مناوئ للحرية العلمية والفنية.

وتدل المعلومات المقدمة في التقرير على ركود في عدد من مجالات إنتاج المعرفة وبخاصة في مجال نشاط البحث العلمي. فبالإضافة إلى شح الإنتاج فيه، يشكو البحث العلمي في البلدان العربية من ضعف في مجالات البحث الأساسي، وشبه غياب في الحقول المتقدمة مثل تقانة المعلومات والبيولوجيا الجزيئية. ويعاني البحث

تدل المعلومات

المقدمة في التقرير

على ركود في عدد

من مجالات إنتاج

المعرفة وبخاصة في

مجال نشاط

البحث العلمي،

بينما تزخر

المجتمعات العربية

بإبداع أدبي وفني

متميز.

تتدخل السياسة

والقوانين المتصلة

بها في العالم

العربي، بشكل

مباشر أو بقنوات

غير مرئية، في رسم

الخطوط الحمراء

للبحث العلمي في

مجال الإنسانيات

والعلوم

الاجتماعية.

العربي حيث لم يتجاوز هذا العدد 1,1% من الإنتاج العالمي، رغم أن العرب يشكلون نحو 5% من سكان العالم. كما أن إنتاج الكتب الأدبية والفنية يعد أضعف من المستوى العام. فعدد الكتب الأدبية والفنية الصادرة في البلدان العربية لم يتجاوز 1945 كتاباً في عام 1996 مما يمثل 0,8% فقط من الإنتاج العالمي، وهو أقل مما أنتجته دولة مثل تركيا التي لا يتعدى سكانها ربع سكان البلدان العربية. وبشكل عام، يتسم إنتاج الكتب في البلدان العربية بغزارة في المجال الديني، وشح نسبي في المجالات الأخرى. وتمثل الكتب الدينية نحو 17% من عدد الكتب الصادرة في البلدان العربية، بينما لا تتجاوز هذه النسبة أكثر من 5% من الكتب الصادرة في مناطق العالم الأخرى.

تُفرض على المؤلف والناشر قيود كبيرة، أهمها مراعاة أمزجة أو تعليمات 22 رقيباً عربياً، ويؤدي ذلك إلى عدم انتقال الكتاب العربي بين أسواقه الطبيعية ببسر.

فتحي خليل البس، نائب رئيس اتحاد الناشرين العرب.

ويدلّ تحليل حال إنتاج المعرفة في البلدان العربية على وجود رأس مال بشري عربي مهم، بيدع الآن إفلاتاً من بيئة مجتمعية وسياسية مقيّدة؛ ويمكنه في ظروف مواتية أن يكون بنية أساسية قوية لقيام نهضة معرفية.

الخواتيم المعرفية: غاية ووسيلة

استطلع فريق التقرير رأي عينة من أعضاء هيئات التدريس في الجامعات العربيّة. وقد عبر المجيبون، بوجه عام، عن عدم رضاهم عن حال اكتساب المعرفة في بلادهم (متوسط درجة الرضا 38%)، بل إن رضاهم عن مدى خدمة اكتساب المعرفة للتنمية الإنسانية كان أقل قليلاً (متوسط درجة الرضا 35%). وهذه، لا شك، تقييمات تعبر عن استشعار حاجة شديدة لحفز اكتساب المعرفة في البلدان العربية.

وفي تقييمهم لمختلف مجالات منظومة المعرفة، وجد المشاركون أن أقلها حظراً لاكتساب المعرفة كانت الإذاعة المسموعة والمرئية (أقل من 30%) التي لا تتمتع في رأيهم بمستوى مقبول من الحرية، إضافة إلى البحث والتطوير في القطاع العام والذي يتمتع في رأيهم بقدر أعلى نسبياً من الحرية، مما يوحي بوجود مشكلات تنظيمية وتمويلية.

وبهدف قياس رأس المال المعرفي في البلدان العربية بالمقارنة مع دول العالم الأخرى، تم استخراج مؤشر تركيبي من عشرة مؤشرات تفصيلية تتعلق بجوانب مختلفة لرأس المال

المعرفي. وبينت محاولة القياس هذه، أن البلدان العربية تتخلف كثيراً عن البلدان الناهضة في العالم الثالث، ناهيك عن تلك الرائدة في إنتاج المعرفة، في امتلاك مقومات مجتمع المعرفة، سواء كانت امتلاك رأس المال البشري راقى النوعية أو كم الإنتاج المعرفي.

كما نظر التقرير في سبع من النواتج أو الخواتيم المعرفية (الصادرات مرتفعة التقانة وغيرها)، وعلاقتها بمؤشرات رأس المال المعرفي. وبيّن التحليل ضعف الصلة بين مؤشرات المجموعتين.

ويُستنتج من التحليل أن التحدي الأكبر للدول العربية لا يكمن في اللحاق بالدول الأخرى على مؤشرات المعرفة فحسب، بل يتعدى ذلك ليشمل العمل الحثيث لامتلاك بعض من الخواتيم المعرفية المقدرة، من خلال إقامة بنى مؤسسية وبلورة إرادة سياسية ناجزة تسندها موارد كافية، لا سيما على الصعيد القومي.

التقانة المستوردة: سلع تُستهلك لا معرفة تُوطن

إن تجربة البلدان العربية في نقل وتوطين التقانة/المعرفة لم تحقق النهضة التقانية المرجوة، كما أنها لم تحقق عائداً استثمارياً مجزياً. فاستيراد التقانة لم يؤد إلى توطينها، ناهيك عن تطويرها أو توليدها.

ورغم أن البلدان العربية استثمرت أكثر من 2500 بليون دولار بين عامي 1980 و 1997، وفي بناء المصانع والبنية التحتية بشكل أساسي، فإن معدّل الناتج المحلي الإجمالي للفرد قد انخفض بالفعل خلال تلك الفترة. فهذه الاستثمارات لم تؤدّ إلى انتقال حقيقي للتقانة، لأن ما تم نقله هو وسائل الإنتاج لا التقانة ذاتها.

ومن أهم المشكلات التي أدت إلى هذا، عدم وجود نظم فعالة للابتكار وإنتاج المعرفة في البلدان العربية، وغياب سياسات رشيدة تضمن تأصيل القيم والأطر المؤسسية الداعمة لمجتمع المعرفة. وقد عمّق من هذه المشكلة الاعتقاد الخاطئ بإمكانية بناء مجتمع المعرفة من خلال استيراد نتائج العلم دون الاستثمار في إنتاج المعرفة محلياً، والركون في تكوين الكوادر العلمية على التعاون مع الجامعات ومراكز البحث في البلدان المتقدمة معرفياً، دون خلق التقاليد العلمية المؤدية لاكتساب المعرفة عربياً.

إن عدم وجود نظم فعالة للابتكار في البلدان

لم يتجاوز عدد

الكتب الأدبية

والفنية الصادرة في

البلدان العربية

1945 كتاباً في عام

1996 مما يمثل

0,8% فقط من

الإنتاج العالمي، وهو

أقل مما أنتجته

دولة مثل تركيا

التي لا يتعدى

سكانها ربع سكان

البلدان العربية.

ذي سياق ثقافي وتاريخي خاص. وعلى العرب أن يستعيدوا تراثهم الثقافي والفكري، وأن يؤسسوا وينبؤوا على هذا الإرث الذي استطاع، في ذروة ازدهار الفكر العربي في أوائل القرن الخامس عشر الميلادي/ وأوائل القرن التاسع الهجري، أن يستجمع ويصهر عدداً كبيراً من شتى مواطن القوة الثقافية والفكرية في التاريخ. وعلاوة على ذلك فقد كان للعلوم الفكرية العربية دور ريادي لا يضاهاى في وضع الطرائق المنهجية. وكان من أبرزها: تعزيز النزعة العقلانية في التفكير الديني، وسنّ منهج عقلائي جديد في التحليل الرياضي، وتأسيس التجريب كنمط من أنماط إقامة البرهان في البحث.

تتأثر منظومة المعرفة بمحددات مجتمعية ثقافية واقتصادية وسياسية. ومن أهم هذه المحددات الثقافة بوجهيها، الثقافة العالمية والثقافة الشعبية. وفي سياق الثقافة العربية، يعتبر التراث الفكري مكوناً أساسياً منها، واللغة الحامل الأداة لها، والدين المنظومة الاعتقادية الرئيسية الشاملة التي توجه حياة هذه الثقافة. أما القيم (الأخلاقية والاجتماعية والسياسية) فهي التي تحكم الفعل وتوجهه في منظومة الثقافة العربية.

دين يحض على المعرفة رغم بعض تأويلات مناوئة للتنمية

لا شك في أن علاقة الدين بالمعرفة وإنتاجها ترتبط ارتباطاً عضوياً بالمفهوم الذي يتحدد عن ماهية الدين وموقفه الشامل من الدنيا. وفي (النصوص) الدينية الإسلامية نتبين حالة من التوازن المنشود بين الدين وبين الدنيا، أو بين عالم الحياة الدنيوية وبين الآخرة. فمن الواجهة التاريخية، فإن الإسلام والحضارة التي انبثقت عنه شجدا على ضرورة الاهتمام بالعالم المادي والعلوم، وشجعا على المعرفة في جميع نواحي الحياة، بما فيها اللغة والأدب والفكر، والعلوم الطبيعية والرياضية. وتتمثل النزعة الغالبة في الحضارة العربية الإسلامية في الحرص على طلب الدنيا وعلومها وعلى تشجيع المعرفة والعلوم بشتى أشكالها.

لكن تطور العالم العربي المعاصر، والمشكلات القومية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية التي طرأت منذ سنوات الاستقلال، خلفت آثاراً عميقة في جملة الأوضاع المعرفية والعقلية والثقافية في البلدان العربية. وكان الدين والتصورات والغايات المرتبطة به أحد الوجوه الأساسية التي تأثرت بهذا التطور. فقد أفضى تحالف بعض أنظمة الحكم القهرية مع فئة من

العربية يعني، من الناحية العملية، تبيد الموارد التي استثمرتها هذه البلدان في البنى التحتية الصناعية ورأس المال الثابت (مبان ومصانع وآليات وتجهيزات) والتي لم تأت بالثروة التي كانت المجتمعات العربية بأمس الحاجة لها من مصادر غير استنزاف المواد الأولية، ولا التطور الاجتماعي الذي كان من المتوقع أن يرافقها. فالاستثمار في وسائل الإنتاج لا يعني نقلاً حقيقياً للتقانة وامتلاكها بل يعني زيادة في القدرات الإنتاجية فحسب. وهي زيادة محكومة بفترة زمنية محددة سرعان ما تبدأ بالتلاشي التدريجي نتيجة تقادم التقانة وبطلانها، فتصبح المنتجات والخدمات التي تولدها عديمة الجدوى من الناحية الاقتصادية وغير قادرة على المنافسة في السوق المحلية، في حين تخضع نشاطات الإنتاج العالمية المماثلة في الدول المتقدمة لعملية تطوير تقني مستمر من قبل نظم الابتكار الخاصة بها. وهذا لا يجري في البلدان العربية التي تحتاج لشراء قدرات إنتاجية جديدة كلما تقادمت تقانات القدرات التي تملكها.

كما أن الدول العربية لم تنجح في أن تصبح مواقع جذب مهمة للاستثمارات الأجنبية المباشرة. فأى منها لا يرد في قائمة الدول العشر الأولى ولا حتى في قائمة الدول النامية العشر الأولى الأكثر جذباً للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

إن نقل وتوطين التقانة وإنتاج المعرفة بما يسمح بتوليد تقانات جديدة يستدعيان سياقاً تنظيمياً محفزاً لإنتاج المعرفة، يعزز الروابط بين مؤسسات البحث والتطوير من جهة، وقطاعات المجتمع الإنتاجية والخدمية من جهة أخرى، وينمي القدرات الوطنية على الابتكار.

السياق المجتمعي المؤثر على اكتساب المعرفة في البلدان العربية

الثقافة: التراث الفكري والدين واللغة

إن المعرفة لا تنمو في فراغ، بل في مجتمع محدد

كان للعلوم الفكرية

العربية دور ريادي

لا يضاهاى في وضع

الطرائق المنهجية.

وكان من أبرزها:

تعزيز النزعة

العقلانية في

التفكير الديني،

وسنّ منهج عقلائي

جديد في التحليل

الرياضي، وتأسيس

التجريب كنمط

من أنماط إقامة

البرهان في البحث.

علي مصطفى مشرفة: في أهمية تاريخ العلم لنهضة معرفية.

"يجب على الأمم المتحضرة أن يكون لها ثقافة مرتبطة بتاريخ الفكر العلمي فيها ... إن حياتنا العلمية في مصر بحاجة إلى الالتحاق بماضينا لاكتساب القوة والحياة والضوابط اللازمة. فنحن في مصر ننقل معارف الآخرين ثم نتركها عائمة دون صلة بماضينا ولا احتكاك بأرضنا؛ فهي بضاعة أجنبية غريبة بملامحها، غريبة بكلماتها، غريبة بمفاهيمها."

أحمد كمال أبو المجد: نحو لغة إيمانية جديدة

"وخلود الإسلام لا يعني "جمود شريعته" وإنما يعني قدرتها على التجدد والإبداع وللملافة حركة الحياة وتغير أشكالها، وأصالة المسلمين وتميزهم لا تعنيان عزلتهم عن سائر الناس وانغلاقهم على أنفسهم في حوزة مغلقة يحيط بها سور غير ذي باب، وإنما تعني الاتصال بالناس والعيش معهم وإمدادهم - خلال ذلك - بالقيم العليا والمبادئ الكبرى التي تقوم عليها عقيدة الإسلام وشريعته وبنائه الأخلاقي".

ميلاد حنا: تناغم الأديان في الوطن العربي والمعرفة

"إن هذه المعاشة بين المسيحية والإسلام في الوطن العربي تقدم نموذجاً للوحدة من خلال التنوع. وهي أحد أسباب التقدم والتي تدفع بالبشرية إلى الرقي من خلال اكتساب المعرفة".

وهي القضايا المتعلقة بمعالجة اللغة آلياً بواسطة الحاسوب.

تتطوي علاقة اللغة العربية بنقل المعرفة واستيعابها على قضايا عدة تتقدمها قضيتان محورتان شديدتا الترابط هما: تعريب التعليم الجامعي، وتعليم اللغة العربية. إن قضية تعريب التعليم الجامعي باتت شرطاً أساسياً لتنمية أدوات التفكير وتنمية القدرات الذهنية والملكات الإبداعية، فضلاً عن استيعاب المعرفة المتسارعة المتجددة. ومن هنا فإن عدم تعريب العلوم يمثل عقبة في طريق إقامة جسور التواصل بين التخصصات العلمية المختلفة. ذلك أن اللغة هي رابطة العقد في منظومة المعرفة الإنسانية. إلا أن تعزيز منظومة المعرفة يتطلب أيضاً أن تتوازي جهود التعريب مع زيادة الجهد المبذول في تدريس اللغات الأجنبية للجميع.

علماء الدين الإسلامي المحافظين إلى تأويلات للإسلام، خادمة للحكم ولكن مناوئة للتنمية الإنسانية، خاصة فيما يتصل بحرية الفكر والاجتهاد ومساءلة الناس للحكم ومشاركة النساء في الحياة العامة. كما أن التضييق على العمل السياسي في كثرة من البلدان العربية قد دفع بتيارات ذات صبغة إسلامية تحت الأرض، وألجأ بعض تيارات سياسية إلى التسربل بالإسلام. وفي غياب مسارات سياسية سلمية، ولكن فعالة، لدفع المظالم القائمة في الواقع العربي على الصعيد القطرية والإقليمية والعالمية، اندفعت بعض الجماعات السياسية المتشحة بالدين إلى التمسك بتأويلات متشددة واعتماد العنف وسيلة للفعل السياسي، والنفخ في نيران العداة للقوى السياسية المناهضة في البلدان العربية و"للأغيار"، على حد سواء، بتهمة العداة للإسلام ذاته. وقد أفضى ذلك إلى ارتفاع وتيرة الصراع والصدام مع المجتمع والدولة و"الأغيار"، وبلغت حالة "التقابل" و"المواجهة" مع (الغرب) على وجه الخصوص أشدها غداة أحداث الحادي عشر من سبتمبر من العام 2001. وفي هذا السياق تعرض الدين الإسلامي نفسه إلى موجة قاسية من التعريض والتحريض والتشهير والنقد تتم عن جهل عميق في كثير من الأحيان وافتراء صريح في أحيان أخرى.

ويخلص التقرير إلى أن مثل هذه التأويلات المتطرفة لا تقتصر على التعارض مع صحيح الدين، بل أنها تشيع الفرقة داخل المجتمعات، وتحيد بها بعيداً عن متطلبات مجتمع المعرفة.

ولا جدال أن صحيح الدين يحض على ارتياد العلم وإقامة مجتمعات المعرفة، وليس فقط لا يتعارض مع أي منهما. ولعل عصر الازدهار العلمي العربي والذي اتسم بتأزر قوي بين الدين، ممثلاً في الإسلام من جهة، والعلم من جهة أخرى، لخير دليل على ذلك.

اللغة العربية، تراث وثروة وأزمة

دور اللغة في مجتمع المعرفة جوهري، لأنها أساس رئيس من أسس الثقافة، ولأن الثقافة باتت هي المحور الأساسي الذي تدور في فلكه عملية التنمية. واللغة محورية في منظومة الثقافة لارتباطها بجملة مكوناتها من فكر وإبداع وتربية وإعلام وتراث وقيم ومعتقدات. لكن اللغة العربية تواجه اليوم، على أبواب مجتمع المعرفة والمستقبل، تحديات قاسية وأزمة حقيقية: تنظيراً، وتعليمياً، ونحوياً، ومعجمياً، واستخداماً وتوثيقاً، وإبداعاً، ونقداً. وإلى مظاهر الأزمة هذه تضاف القضايا التي تثيرها تقانات المعلومات،

تعريض الدين

الإسلامي عقب

أحداث الحادي

عشر من سبتمبر

من العام 2001 إلى

موجة قاسية من

التعريض

والتحريض

والتشهير والنقد

تنم عن جهل عميق

في كثير من

الأحيان وافتراء

صريح في أحيان

أخرى.

على ضوء هذا أصبح من الضروري العمل بجد على تقوية الدروع اللغوية للعربية وتعزيز الخصائص الذاتية والعملية التي تؤكد سمتها العالمية وقدرتها على تمثّل التطورات التكنولوجية

"لم يكتف العباسيون بالترجمة، ولكن جمعوا المعرفة وأضافوا إليها... بحيث كانت هذه الحقبة الإسلامية بحق، بوتقة للثقافات، والأديان، والتعلم والمعرفة-حقبة أنشأت حضارات عظيمة وأثرت على أخرى من أفريقيا حتى الصين."

فارتان جريجوريان.

التدوين العلمي والالتقاء بالحضارة اليونانية وعلومها - بل وطلب هذه العلوم واستيرادها - وبخاصة في القرنين الثالث والرابع للهجرة/التاسع والعاشر الميلادي.

ثم كانت الخبرة الثانية الكبرى غداة التقاء العالم العربي الحديث بالمدنية الغربية والانفتاح على العلوم والآداب وجملة وجوه الثقافة الغربية منذ مطلع القرن التاسع عشر. وكانت حصيلة ذلك تجديداً وتجديداً في التراث الثقافى العربي المنحدر من الماضي، المشرع على المستقبل، الآخذ من أسباب الحداثة والتحديث بأقدار جليلة، وإنتاجاً غنياً في جميع قطاعات المعرفة والعلوم والفنون والآداب والتقنيات.

بيد أن الثقافة العربية، مثلها في ذلك مثل غيرها من الثقافات تجد نفسها الآن، في مواجهة مشكلات الوحدة الثقافية الكونية وتعدد الثقافات والشخصيات الثقافية، ومشكلة الذات والآخر ومشكلة "الشخصية الحضارية" وما مائل هذا كله من مصطلحات أو مفاهيم تشي بالهواجس والمخاوف والمخاطر التي تتقلب في نفوس أبنائها. فهواجس انقراض اللغة أو الثقافة، أو تضائل الهوية أو تبددها، باتت هواجس شاحصة تفرض نفسها على الفكر العربي والثقافة العربية.

والحقيقة أنه لا سبيل أمام الثقافة العربية إلا أن تخوض من جديد هذه التجربة الكونية الجديدة. فهي لا تستطيع الانغلاق على ذاتها والاعتداء من التاريخ والماضي والثقافة الموروثة فحسب في عالم تكتسح قواه الظاهرة كل أركان الكون وتنتج شتى أشكال المعرفة والسلوك والحياة والمصنوعات والمبدعات. لا شك في أن بعض التيارات في ثنانيا هذه الثقافة يحبذ سياسة الرفض والتجاهل والانغلاق والعداء لجملة ما تحمله الثقافة الكونية من قيم وأفكار وممارسات وقد يكون لذلك ما يسوغه من بعض الوجوه، بيد أن سياسة "اللاتفاعل" السلبية لن تفضي إلا إلى ضعف البنى الثقافية العربية وتضاؤلها، لا إلى تقويتها ونمائها.

يضاف إلى ذلك أن للثقافة الكونية وجوهها المعرفية والعلمية والتقنية التي لا يمكن إغفالها وتجاهلها. والتفاعل مع وجوه هذه الثقافة، تمثلاً

والمعلوماتية، فضلاً عن توطيد العلاقة بينها وبين اللغات العالمية، وتوفير الشروط الضرورية والإمكانات المعنوية والاقتصادية والفنية المعززة للثقافة العربية ومنتجاتها الإبداعية.

الثقافة الشعبية بين الاتباع والإبداع

تشكل الثقافة الشعبية مستودعاً ضخماً من الخبرة ومن الاجتهادات الإبداعية التي أسهمت وتسهم في إثراء الحياة العقلية والوجدانية والسلوكية للناس جميعاً. وهي غنية بمركباتها، إذ هي تشتمل على المعرفة والمعتقدات والفضن والأخلاق والقانون والعادات والمعارف الصناعية. والثقافة الشعبية مصدر للعديد من المبدعين العرب المحدثين في مجالات الفن والموسيقى والأدب. فهم أحياناً يجدون في التراث الشعبي حلولاً فنية أو أساليب تقنية أو أشكالاً أو صوراً إبداعية يدمجونها في الأداء ويمزجونها مع متطلبات الذوق العصري.

وإذا استعرضنا مكونات الثقافة الشعبية العربية سنجد أنها تضم ما يُعبر عن صوتين: صوت إتباعي يحض على اتباع ما هو معهود، وصوت إبداعي يدعو لمساءلة الواقع ويحض على الاستزادة من المعرفة. ومع ذلك فإن الثقافة الشعبية ليست خالية من المعرفة. وتحفل السير مثلاً بالمعرفة التاريخية والجغرافية والإنسانية والعالم المتخيلة المثالية التي هي موضوع تشوق وحلم وطموح. وتتردد هذه الثقافة الشعبية على الدوام في أسمار واجتماعات الجماعة الشعبية فتكون سبيلاً إلى تبادل المعرفة التاريخية أو الأحكام المتصلة بالأعراف. وكثير من قصصها يُعلي من قيمة "المعلومة" ويقدمها على المال. والتوقير الذي يبديه أبناء المجتمعات الشعبية لمجرد وجود الكتابة مخطوطة على ورقة، يظهر مدى احتفاء الثقافة الشعبية بالمعرفة وممارستها وبأدواتها.

الانفتاح الثقافي، من المحاكاة إلى التفاعل المبدع

لم تشكل الثقافة العربية في تجربتها التاريخية نظاماً ثقافياً مغلقاً، وإنما عبرت دوماً في المفاصل التاريخية الكبرى عن قدرة عظيمة على الانفتاح والنماء وتجاوز الذات. فتقبلت خبرات الأمم الأخرى ودمجتها في معارفها ونظمها وحياتها، برغم سمة الاختلاف والتباين التي تميزها عن تلك الأمم وتجاربها.

والخبرتان التاريخيتان الكبيرتان اللتان مرت بهما هذه الثقافة ترجع الأولى منهما إلى عصر

أصبح من

الضروري العمل

بجد على تقوية

الدروع اللغوية

للعربية وتعزيز

الخصائص الذاتية

والعملية التي تؤكد

سمتها العالمية

وقدرتها على تمثل

التطورات

التكنولوجية

والمعلوماتية، فضلاً

عن توطيد العلاقة

بينها وبين اللغات

العالمية، وتوفير

الشروط الضرورية

والإمكانات المعنوية

والاقتصادية

والفنية المعززة

لثقافة العربية

ولمنتجاتها

الإبداعية.

واستيعاباً ومراجعة ونقداً وفحصاً، لا يمكن إلا أن يكون سبباً حقيقياً من أسباب الإنتاج المعرفي والإبداعي. وهذا أمر ملحوظ في جملة قطاعات الثقافة العربية المعاصرة. فإن جهود التنمية الثقافية والتطور الإبداعي في شتى حقول هذه الثقافة تشي بالدور الذي تؤديه عملية التفاعل الثقافي الكوني والإنساني. وهي عملية تجري رغم كل المعوقات المحلية والعوائق والصعوبات الخارجية والسياسات الدولية التي تنزع إلى الهيمنة الشاملة، أو التي تختار طريق الصدام والصراع بدلاً من طريق التفاهم والحوار والتعاون والتداول.

يفيد تحليل مقومات الثقافة العربية أن جوهرها الممتد عبر ألفيات ثلاث، يمكن أن يحمل إقامة مجتمع المعرفة في الألفية الثالثة، كما حمله باقتدار في نهايات الألفية الأولى وبدايات الألفية الثانية. بل إن متانة الثقافة العربية وغناها يمكن أن يعززا قدرة المجتمعات العربية في التعامل مع تيارات العولمة الجارفة.

البنية الاقتصادية: من استنضاب الموارد إلى إنتاج المعرفة

من السمات الرئيسية لنمط الإنتاج السائد في البلدان العربية، ذات الأثر على اكتساب المعرفة، الاعتماد الكبير على استنضاب المواد الخام وعلى رأسها النفط؛ وهو ما يسمى بنمط اقتصاد الريع. ويترتب هذا النمط استقدام الخبرة من الخارج، لسهولته ولسرعة تبلور ريع اقتصادي على توظيفه، بما ينتهي إلى إضعاف الطلب المحلي على المعرفة ويهدر فرص إنتاجها محلياً وتوظيفها بفعالية في النشاط الاقتصادي. كما أن جزءاً كبيراً من النشاط الاقتصادي يتركز في النشاطات الأولية مثل الزراعة، وجُلّها بدائي، وفي الصناعة المخصصة لإنتاج السلع الاستهلاكية، التي تعتمد إلى حد كبير على رُخص الإنتاج من شركات أجنبية. ويتضاءل في الوقت نفسه نصيب صناعات السلع الرأسمالية وتلك المجسدة للمعارف الأرقى. ويتأثر الطلب على المعرفة سلباً بصغر السوق وبضعف المنافسة في الاقتصادات العربية، وغياب الشفافية والمساءلة، مما سمح بقدر من التلاحم، وأحياناً التطابق، بين النخب السياسية ونخب الأعمال. ويقلل هذا من الميزة التنافسية لتوظيف المعرفة في النشاط الاقتصادي، حيث تُستمد في هذه الحالة الميزات التنافسية والقدرة على تعظيم الأرباح، في الأساس، من الحظوة لدى هيكل القوة متجلياً في المال والسياسة.

وقد أسهمت قلة انفتاح الاقتصادات العربية

على العالم الخارجي وقلة تعرضها للمنافسة من الخارج، بل وفرض حماية زائدة للإنتاج المحلي في ظل سياسات إحلال الواردات، في إضعاف الحافز للارتقاء بالإنتاجية ولتوظيف المعرفة في هذا الصدد.

وفي الوقت نفسه، فإن التعاون البيئي العربي المحدود قد أدى إلى تضيق الأسواق والانكفاء الداخلي للاقتصادات التي غدت أكثر تعرضاً للاحتكارات.

ويُضعف الطلب على المعرفة تعثر النمو الاقتصادي والإنتاجية في البلدان العربية خلال ربع القرن الأخير، وازدياد تركيز الثروة في أيدي قليلة. ورغم أن بعض الاقتصادات في العالم قد نجحت في حقبات سابقة في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل تركيز الدخل والثروة في أيدي فئة محدودة، إلا أن ذلك تم في سياق عالمي مختلف اتسم بدرجة مرتفعة من انغلاق الاقتصادات على صعيد العالم. فانفتاح أسواق رأس المال الذي أتاحتها العولمة يقلل من فرص النمو المحلي من خلال التركيز. وفي الكم الضخم من رأس المال العربي الموظف في البلدان المصنعة، والمحجوب من ثَم عن الاستثمار في الوطن العربي، دليل قوي على قلة فائدة تركيز المال والثروة.

إن تعاين النمو الاقتصادي في الوطن العربي، وشرطه زيادة الإنتاجية، شرطان لازمان لقيام نهضة معرفية، لكنهما غير كافيين. ولن يكفي إلا عندما يضع متخذو القرار في المجتمعات العربية، في الدولة وقطاع الأعمال والمجتمع المدني والقطاع العائلي، غاية بناء مجتمع المعرفة على رأس أولوياتهم وأن ينعكس ذلك في قرارات الإنفاق والاستثمار كافة.

نسق الحوافز المجتمعي: تقديس القوة والثروة يضعف أخلاقيات المعرفة

أدت الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية دوراً حاسماً في توجيه القيم ونسق الحوافز المجتمعي. فقد خضعت جملة البلدان العربية منذ عهود الاستقلال إلى أنظمة سياسية "وطنية" لم تستطع أن تتخلى عن نزعات الاستبداد المتحدرة من عصور التاريخ القديمة والمتأخرة. فظل هامش الحريات محدوداً في مواطن، أو غائباً تماماً في مواطن أخرى، مؤثراً بذلك في "أخلاق" الناس وقيمهم العملية.

وكان لتوزيع "السلطة"، الذي توازى في أحيان مع توزيع الثروة في البلدان العربية، أثاره في

إن للثقافة الكونية

وجوهها المعرفية

والعلمية والتقنية

التي لا يمكن

إغفالها وتجاهلها.

والتفاعل مع وجوه

هذه الثقافة، تمثلاً

واستيعاباً ومراجعة

ونقداً وفحصاً، لا

يمكن إلا أن يكون

سبباً حقيقياً من

أسباب الإنتاج

المعرفي والإبداعي.

في الكم الضخم من

رأس المال العربي

الموظف في البلدان

المصنعة، والمحجوب

من ثَم عن

الاستثمار في

الوطن العربي،

دليل قوي على قلة

فائدة تركيز المال

والثروة.

يظهر تحليل

السياق الاقتصادي

والاجتماعي أن

ثمة سمات في

البنية الاجتماعية

والاقتصادية

العربية تقف عائقا

أمام اكتساب

المعرفة، وأن هذه

السمات تتطلب

إصلاحا إن كان

لمجتمع المعرفة أن

يقوم عفا في

الوطن العربي.

تبدو المعوقات

السياسية لاكتساب

المعرفة أشد وطأة

من معوقات البنية

الاجتماعية

والاقتصادية التي

خلص التحليل إلى

أنها كانت، بدورها،

ابلق تعويقا من أي

سمات ثقافية.

عبد الرحمن الكواكبي: أخلاق الاستبداد

"ألفنا أن نعتبر التصاغر أدبا، والتذلل لطفًا، وقبول الإهانة تواضعا، والرضا بالظلم طاعة، والإقدام تهورا، وحرية القول وقاحة، وحرية الفكر كفرا، وحب الوطن جنونا."

أخلاق الأفراد والمجتمعات. وبدا أن استثناء المنفعة وتقديم الخير الخاص على الخير العام، والفساد الاجتماعي والأخلاقي وغياب النزاهة والمسؤولية وأمراضاً أخرى كثيرة، إنما ترتبط جميعاً بشكل أو بآخر بهذا التفاوت غير العادل أو غير المتكافئ. وكانت العدالة هي الضحية قبل غيرها.

كما أصابت الفورة النفطية عدداً من القيم والحوافز الاجتماعية التي كان يمكن أن توازر وتسند الإبداع واكتساب ونشر المعرفة. ولكن القيم السالبة التي انتشرت خلال الفترة الماضية قعدت بالإبداع وأفردت المعرفة من مضمونها التنموي والإنساني. فقد ضعفت القيمة الاجتماعية للعالم والمتعلم والمثقف، وكادت القيمة الاجتماعية العليا تنحصر في الثراء والمال - بغض النظر عن الوسائل المؤدية إليهما. وحلت الملكية والامتلاك محل المعرفة والعلم. كما فقدت المرحلة الراهنة قيم نمط الوجود الذي يتميز بالاستقلالية والحرية وحضور العقل النقدي، والنشاط الإيجابي الفاعل.

وساهم القمع والتهميش في قتل الرغبة في الإنجاز والسعادة والانتماء. ومن هنا ساد الشعور باللامبالاة والاكتئاب السياسي، ومن ثم ابتعاد المواطنين عن المساهمة في إحداث التغيير المنشود في الوطن.

إن الدولة ومؤسساتها الرسمية، فضلاً عن المنظمات الأهلية وأجهزة الثقافة والإعلام وأصحاب الفكر التويري، مدعون جميعاً إلى تجذير ثلة القيم الباعثة على الفعل والإبداع في جملة القطاعات الأساسية في المجتمع. فرغم أهمية "إصلاح العقل" في الثقافة العربية الحديثة، إلا إن "إصلاح الفعل" مطلب لا يقل أهمية.

وقد نجم عن البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الطاردة، إضافة إلى عوامل جذب في الدول الأخرى، تنامي ظاهرة هجرة الأدمغة العربية. ولا تنحصر الخسارة المترتبة على هجرة هذه الكفاءات في تحمّل المجتمعات العربية تكلفة إعداد الخبرات المهاجرة إلى البلدان المتقدمة الأغنى، مما يمكن اعتباره معونة عكسية. بل لعل الكلفة الأكبر هي تكلفة الفرصة المضاعة المتمثلة

في تعييب المساهمة المنتظرة لهذه الكفاءات في التنمية الوطنية، وبخاصة في بناء منظومة المعرفة الوطنية. وتستدعي هذه الخسارة المزوجة عملاً جادا لتقليلها إلى أدنى حد ممكن بالاستفادة من الكفاءات العربية المهاجرة أثناء وجودها في المغرب، أو لتحويلها إلى مكسب هائل باجتناب الكفاءات المهاجرة للعودة، مؤقتاً أو نهائياً، محملة برأس مال معرفي أضخم مما تركوا به. ولن يتأتى هذا إلا بقيام مشروع جدي للنهضة الإنسانية في الوطن العربي يغري أصحاب الكفاءات المهاجرة بالعودة، المؤقتة أو الدائمة، ويجعل مشاركتهم منتجة ومحقة للذات ولنهضة الأوطان في آن.

"من أصل 300000 من خريجي المرحلة الجامعية الأولى من الجامعات العربية في العام الدراسي 1996/1995، يقدر أن نحو 25% هاجروا إلى أمريكا الشمالية ودول السوق الأوروبية. وبين عامي 1998 و2000 غادر أكثر من 15000 طبيب عربي إلى الخارج."

أنطوان زحلان.

على خلاف ما تم التوصل إليه في حالة الثقافة العربية، يظهر تحليل السياق الاقتصادي والاجتماعي أن ثمة سمات في البنية الاجتماعية والاقتصادية العربية تقف عائقاً أمام اكتساب المعرفة، وأن هذه السمات تتطلب إصلاحاً إن كان لمجتمع المعرفة أن يقوم عفا في الوطن العربي.

السياق السياسي

حبس الحرية يئد المعرفة والتنمية الإنسانية

تبدو المعوقات السياسية لاكتساب المعرفة أشد وطأة من معوقات البنية الاجتماعية والاقتصادية التي خلص التحليل إلى أنها كانت، بدورها، ابلق تعويقاً من أي سمات ثقافية.

فالسطة السياسية في البلدان العربية تعمل على تدعيم النمط المعرفي الذي ينسجم مع توجهاتها وأهدافها، وهي بالضرورة تحارب الأنماط المعرفية المعارضة. ويشكل عدم الاستقرار السياسي واحتدام الصراع والتنافس على المناصب، التابع من الافتقار لقاعدة ثابتة ومقبولة للتداول السلمي على السلطة، أي للديمقراطية، عائقاً أساسياً أمام نمو المعرفة وتوطنها النهائي وترسخها في التربة العربية. فمن النتائج الرئيسية لهذا الوضع السياسي غير المستقر أن مؤسسات البحث العلمي أخضعت للاستراتيجيات السياسية وللصراع على السلطة، وقُدِّمت مقاييس الولاء في إدارة هذه المؤسسات

على مقاييس الكفاءة والمعرفة، وقُيدت الحريات الفكرية والسياسية للباحثين، مما أسهم في تكبيل للعقول الحية وإخماد لجذوة المعرفة وقتل لحوافز الإبداع. ولا غرو أن يؤدي ذلك إلى تخلف المنظومة العلمية التقنية وضعفها الإداري والمعرفي وعجزها عن الإنتاج والابتكار.

إن التغلب على هذه المعوقات لا يتحقق إلا بتأسيس مجال معرفي مستقل يعمل على إنتاج المعرفة وتنميتها باستقلال عن الإكراهات السياسية. ولن يتأتى ذلك إلا بترسيخ قيم الديمقراطية السياسية من جهة، وديمقراطية المعرفة وحرية اكتسابها وإنتاجها من جهة أخرى.

ويتطلب ازدهار المعرفة قانوناً يضمن للمواطن حقه في المعرفة، وفي حرية الفكر والرأي، وما يستلزمه من حقوق. ورغم أن أكثر الدول العربية قد وقعت على المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، إلا أن هذه المعاهدات لم تدخل بعد في الثقافة القانونية لهذه الدول.

ورغم ما تعانيه القوانين العربية من مشاكل بنيوية، فإن مشكلة الحرية في الوطن العربي ليست مع القوانين، بقدر ما هي في الخروج عنها، وفي نقشي القمع، وعشوائية إجراءاته، وفي هيمنة الرقابة، واحتكار النظام السياسي لها ليضيق بها على الحريات التي اعترف بها ظاهرياً. إن تقييد الحريات في الوطن العربي، يطال المطبوعات والجمعيات، والتجمعات العامة، ووسائل الإعلام المسموعة والمرئية. وذاك ما يمنعها من القيام بأدوارها التواصلية والثقافية، وأداء مهمتها في نشر المعرفة، وتكوين الرأي العام. وإن سوء تطبيق القوانين يحولها في أغلب الأحيان إلى قوانين شكلية، لا تشجع الناس على الاحتكام إليها أو إلى القضاء.

والتقييد الأخطر من هذا، هو ذلك الذي تقوم به السلطات الأمنية، متجاوزة المؤسسات الدستورية والقوانين، متذرعة بمقتضيات الأمن القومي الذي لا توضح معايير، لمصادرة مطبوعات أو منع أخرى من دخول البلد، ومنع بيع بعض الكتب خلال المعارض وترويج نوعيات أخرى. إن كبح جماح الحريات بدعوى "المحافظة على الأمن"، أو عدم الإخلال بـ "النظام العام"، أو بـ "الأخلاق" تحول دون الإبداع والابتكار في بعض المجالات، ودون نشر نتائج الإبداع عندما يبرز رغم التضييق والقهر.

وسياق عالمي يشكل تحدياً

إن العولة بشكلها الراهن وبتنظيماتها القائمة

أقرب ما تكون إلى آلية لتكريس هيمنة الأقوى على مقدرات العالم في المعرفة والاقتصاد، ومن ثم في فرص التنمية، منها إلى نظام عالمي يساعد البلدان النامية على التقدم الإنساني.

ولعل المثال الأهم في منظور المعرفة هو إصرار الدول المصنعة، باعتبارها المنتج الرئيسي للمعرفة على صعيد العالم، على تحويل المعرفة من سلعة عامة إلى سلعة شديدة الخصوصية عبر استحواذ الغرب المصنع على حقوق الملكية الفكرية. يحدث هذا حتى في الحالات التي نشأت المعرفة فيها أصلاً في بلدان نامية، وتم استملاكها من قبل مؤسسات في الغرب المصنع. وذلك ما يهدد فرص البلدان النامية في اكتساب المعرفة ويضع بعض القطاعات الإنتاجية فيها، مثل الدوائيات، في دائرة الخطر.

وفي حالة البلدان العربية على وجه الخصوص، يتطلب تحقيق نقلة نوعية في فعالية منظومة اكتساب المعرفة في الوطن العربي أشكالا أوثق، وأعلى كفاءة، من التعاون على الصعيد العربي.

"يمكن، إذا لم نتوخ الحذر، أن يترتب على منظومة حقوق الملكية الفكرية اختلالات مدمرة لمصالح البلدان النامية".

لجنة حقوق الملكية الفكرية (بالإنجليزية).

رؤية استراتيجية لإقامة مجتمع المعرفة في البلدان العربية

في النهاية، يجمع التقرير شمل خيوط تحليله لحال المعرفة ويقدم رؤية استراتيجية لإقامة مجتمع المعرفة في البلدان العربية تنتظم حول أركان خمسة:

1- **إطلاق حريات الرأي والتعبير والتنظيم، وضمانها بالحكم الصالح.** وهذه الحريات هي الحريات المفتاح الضامنة لجميع صنوف الحرية وهي العتبات المؤدية إلى سبل إنتاج المعرفة، والمفتاح لأبواب الإبداع والابتكار، ولحيوية البحث العلمي والتطوير التقني والتعبير الفني والأدبي. ويتطلب هذا تنقية الدساتير والقوانين والإجراءات الإدارية من كل حجر على الحريات، ويتطلب بخاصة إنهاء الرقابة الإدارية وسطوة أجهزة الأمن على إنتاج المعرفة ونشرها وعلى مختلف صنوف الإبداع. وينبغي من هنا الفصل الواضح بين المعرفة والسياسة، على أن تتكفل بضمان ذلك سلطة قضائية مستقلة يمكن الركون إليها.

أركان مجتمع

المعرفة الخمسة:

- إطلاق حريات

الرأي والتعبير

والتنظيم

- النشر الكامل

للتعليم راقى

النوعية

- توطين العلم

- التحول نحو

نمط إنتاج المعرفة

في البنية

الاجتماعية

والاقتصادية

- تأسيس نموذج

معرفي عربي عام،

أصيل، منفتح

ومستنير.

● العودة إلى صحيح الدين وتخليصه من التوظيف المغرض، وحفز الاجتهاد وتكريمه. ومن السبل لذلك العودة إلى الرؤية الإنسانية الحضارية والأخلاقية لمقاصد الدين الصحيحة؛ واستعادة المؤسسات الدينية لاستقلالها عن السلطات السياسية وعن الحكومات والدول وعن الحركات الدينية - السياسية الراديكالية؛ والإقرار بالحرية الفكرية، وتفصيل فقه الاجتهاد وصون حق الاختلاف.

● النهوض باللغة العربية من خلال إطلاق نشاط بحثي ومعلوماتي جاد، يعمل على تعريب المصطلحات العلمية ونحت ما يمكن اشتقاقه دون تقعر، ووضع معاجم وظيفية متخصصة، وأخرى لرصد المفردات المشتركة بين المحكيات والفصحى يستعان بها في برامج الأطفال والمنشورات المكتوبة والصوتية. ولا بد أن يتزامن مع هذا الجهد عمل دؤوب لتيسير اكتساب اللغة العربية السليمة من خلال مختلف قنوات التعلم النظامية وغير النظامية، وحرارة تأليف مبتكر وإبداعي على مستوى الأعمار الأولى.

● استحضار إضاءات التراث المعرفي العربي، وإدماجها في لُحمة النموذج المعرفي العربي بشكل يتجاوز التفاخر الأجوف إلى التمثل المتأصل لأسباب ازدهار المعرفة العربية في العقول والبنى المؤسسية العربية.

● إثراء التنوع الثقافي داخل الأمة، ودعمه، والاحتراف به من خلال حماية كل بلد عربي لجميع الثقافات الفرعية التي يحملها أبناءه، بل ودعم فرص ازدهارها وتلاقحها بعضها مع بعض، كما يتطلب ذلك التزام القيادات السياسية والأخلاقية بالدعوة إلى التعددية والتسامح.

● الانفتاح على الثقافات الإنسانية الأخرى من خلال حفز التعريب والترجمة إلى اللغات الأخرى؛ والاعتراف بالذكي من الدوائر الحضارية غير العربية؛ وتعظيم الاستفادة من المنظمات الإقليمية والدولية، والعمل على إصلاح النظام العالمي من خلال تمكين التعاون العربي.

ختاماً، يخلص التقرير إلى أن المعرفة تكاد تكون الفريضة الغائبة في أمة العرب الآن. ومن أراد العزة لأمة العرب في العصر الآتي فليسهم، مخلصاً ومجتهداً، في إقامة مجتمع المعرفة في ربوع الوطن العربي كافة.

فالدين والثقافة والتاريخ والفوز في المستقبل تحض على المعرفة. ولا يقوم دون المعرفة حائل إلا بُنى وضعية من صنع البشر، في الاجتماع

2- النشر الكامل للتعليم راقى النوعية، مع إيلاء عناية خاصة لطريق المتصل التعليمي، وللتعلم المستمر مدى الحياة. تتضمن المقترحات التفصيلية في مجال إصلاح التعليم: إعطاء أولوية للتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة؛ وتعميم التعليم الأساسي للجميع، مع إطالة أمده لعشرة صفوف على الأقل؛ واستحداث نسق مؤسسي لتعليم الكبار، مستمر مدى الحياة؛ وترقية جودة النوعية في جميع مراحل التعليم؛ وإعطاء اهتمام خاص بالنهوض بالتعليم العالي؛ والالتزام بالتقييم المستقل والدوري للنوعية في مراحل التعليم كافة.

3- توطين العلم وبناء قدرة ذاتية في البحث والتطوير التقني في جميع النشاطات المجتمعية من خلال تشجيع البحث الأساسي، وإقامة نسق عربي للابتكار يتمركز قطريا ويتخلل النسيج المجتمعي بأجمعه، مع استكماله وتعزيزه بامتدادات عربية ودولية قوية. وينبغي الإسراع في تطبيق تقانات المعلومات والاتصالات في إطار من السياسات والحوافز التي تشجع على الوصول إلى المعلومات. ويمكن أن تكون اللغة العربية عنصراً قوياً في "كتلة إعلامية عربية" تتنافس بصورة فعالة مع بقية العالم.

4- التحول الحثيث نحو نمط إنتاج المعرفة في البنية الاجتماعية والاقتصادية العربية، من خلال التوجه نحو تطوير الموارد القابلة للتجدد اعتماداً على القدرات التقنية والمعرفية الذاتية، وتنويع البنى الاقتصادية والأسواق. كما يتطلب تطوير وجود أقوى في "الاقتصاد الجديد"، تعزيز نسق حوافز مجتمعي يعلي من شأن اكتساب المعرفة وتوظيفها في بناء التنمية الإنسانية بدلاً من الوضع الراهن الذي تتمحور فيه القيم حول الامتلاك المادي، والخطوة لدى مصدري القوة، المال والسلطة.

5- تأسيس نموذج معرفي عربي عام، أصيل، منفتح، ومستنير، يعتمد التوجهات الرئيسية التالية:

مصطفى البرغوثي: الطريق إلى المستقبل

"يبدو جلياً أن معضلة التنمية العربية لن تحل إلا بالتركيز الكامل على تطوير الإنسان - المواطن ودوره في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بوجه خاص".

الدين والثقافة

والتاريخ والفوز في

المستقبل تحض

على المعرفة. ولا

يقوم دون المعرفة

حائل إلا ببنى

وضعية من صنع

البشر، في الاجتماع

والاقتصاد، وقبل

كل شيء في

السياسة. وخليق

بالعرب اليوم أن

يصلحوا هذه البنى

حتى تتبوأ أمتهم

المكانة التي

تستحق في العالم

إبان ألفية المعرفة.

الكندي: استحسان الحق بصرف النظر عن المصدر

"ينبغي لنا ألا نستحي من استحسان الحق واقتناء الحق من أين أتى، وإن أتى من الأجناس القاصية عنا والأمم المباشرة لنا، فإنه لا شئ أولى بطلب الحق من الحق، وليس ينبغي بخس الحق ولا تصغير بقائله ولا بالآتي به."

والاقتصاد، وقبل كل شيء في السياسة. وخلق بالعرب اليوم أن يصلحوا هذه البنى حتى تتبوأ أمتهم المكانة التي تستحق في العالم إبان ألفية المعرفة.